الأمم المتحدة

S/2005/353

مجلس الأمن

Distr.: General
27 May 2005
Arabic
Original: English

# تقرير الأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في قبرص

## أولا – مقدمة

١ – في قراره ١٥٦٨ (٢٠٠٤) المؤرخ ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، مدد مجلس الأمن ولاية قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص حتى ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، وأيد توصياتي بتعديل مفهوم العمليات ومستويات قوات البعثة، ورحّب باعتزامي إجراء استعراض آخر لعملياتها قبل التمديد المقبل لولايتها. ويغطي هذا التقرير التطورات المستجدة في الفترة من ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ إلى ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٥، مما يستكمل صفحة الأنشطة التي اضطلعت بها عملية الأمم المتحدة في قبرص عملا بقرار مجلس الأمن ١٨٦ (١٩٦٤) المؤرخ ٤ آذار/مارس ١٩٦٤ وقرارات مجلس الأمن اللاحقة.

٢ – ويتضمن التقرير أيضا نتائج استعراض القوة الذي أجراه فريق مشترك بين القوة والمقر رأسه ممثلي الخاص، السيد زبيغنيو فلوسوفيتش والسيد ولفغانغ ويسبرود – فيبر، مدير شعبة أوروبا وأمريكا اللاتينية بالنيابة، مكتب العمليات بإدارة عمليات حفظ السلام. وقيم الفريق المشترك إعادة تشكيل القوة وتنفيذ مفهوم عملياتها بصيغته الجديدة، فضلا عن التطورات التي طرأت عليها في الميدان وفي بيئتها التشغيلية. وأثناء زيارة الفريق للجزيرة في الفترة من ٦ إلى ١١ أيار/مايو، التمس وجهات نظر الجانبين القبرصي واليوناني والقبرصي التركي وأخذها في الاعتبار كما تشاور مع ممثلي الأوساط الدبلوماسية وأسرة الأمم المتحدة وأجرى مناقشات مع ممثل المفوضية الأوروبية.

٣ – ولا يزال ممثلي الخاص ورئيس البعثة، السيد زبيغنيو فلوسوفيتش، قائد قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص ويساعده في ذلك اللواء هيبرت فيغولي (أوروغواي). وكان قوام عنصرها العسكري ٨٦٩ فردا من جميع الرتب وكان قوام عنصر شرطتها ٥٢ فردا (انظر المرفق).

060605 060605 05-36424 (A)

## ثانيا – معلومات أساسية عامة

٤ – ظلت الحالة في قبرص مستقرة عموما بالرغم من أنه لم تستأنف الاتصالات بين قادة الجانبين القبرصي اليوناني والقبرصي التركي منذ انقطاعها بعد استفتاء نيسان/أبريل ٢٠٠٤، ومن أن المؤشرات على تحسن العلاقات بينهما قليلة. وتتبين الخلافات على المسائل الأساسية في المشكلة القبرصية من المحادثات الشهرية المنتظمة بين قادة الأحزاب السياسية للقبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك التي تعقد تحت رعاية سفارة سلوفاكيا الكائنة في مبنى نزل لدرا بالاس سابقا. ولم تسفر الاجتماعات المتفرقة بين قائد الحزب الجمهوري التركي (عضو في الائتلاف الحاكم في الجزء الشمالي من الجزيرة) وقائد الحزب التقدمي للشعب العامل (عضو الائتلاف الحاكم في الجزء الجنوبي من الجزيرة)، وقائد حزب التجمع الديمقراطي للقبارصة اليونانيين (حزب المعارضة الرئيسي) عن أي نتائج ملموسة تذهب إلى أبعد من إصدار بيانات عامة تؤيد إيجاد تسوية عادلة للمشكلة.

٥ – ومنذ انتخابات نيسان/أبريل التي جرت في الجزء الشمالي من الجزيرة، برز محمت علي طلعت كقائد للطائفة التركية القبرصية دون منازع. وأقامت الانتخابات الدليل على تمسك الطائفة المتجدد بإيجاد تسوية سلمية للقضية القبرصية.

٦ – وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم يحصل أي تغيير جوهري في موقف الجانبين بشأن بعثتي للمساعي الحميدة. فقد دعت القيادة التركية القبرصية والحكومة التركية إلى استئناف المحادثات وإيجاد حل على أساس ”التسوية الشاملة للمشكلة القبرصية“، التي أيدها الجانب القبرصي التركي ولكن رفضها الجانب القبرصي اليوناني في استفتاء نيسان/أبريل ٢٠٠٤. وفي ٩ أيار/مايو، سنحت لي الفرصة في موسكو لإجراء مشاورات غير رسمية مع الرئيس بابادوبولوس ورئيس وزراء تركيا. وبعد هذه الاتصالات، قدم إلى نيويورك في ١٦ أيار/مايو وفد من القبارصة اليونانيين لإجراء محادثات تمهيدية لاستكشاف إمكانية استئناف المفاوضات. وكانت المشاورات لا تزال جارية عندما دخل هذا التقرير المرحلة الأخيرة من إعداده.

٧ – وفي ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، اقترح الاتحاد الأوروبي على تركيا تاريخ ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ موعدا للبدء في محادثات انضمامها إليه. ويترتب على هذا الاقتراح التزام تركيا بأن توسِّع اتفاق الاتحاد الجمركي ليشمل الدول الجديدة العشر الأعضاء في الاتحاد بما فيها قبرص.

٨ – وفي الجزيرة، بدأت تظهر فوائد انضمام قبرص إلى الاتحاد الأوروبي. غير أن ذلك فتح في مجال الملكية جبهات جديدة من المنازعات والاحتقان. فهناك الآن مئات القبارصة

اليونانيين الذين يطالبون تركيا بتعويضهم عن فقدان حقوق ملكيتهم في الجزء الشمالي من الجزيرة ولا تزال مطالباتهم معروضة على نظر المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في ستراسبورغ، بفرنسا. ويضاف إلى ذلك أن القبارصة اليونانيين حركوا في عام ٢٠٠٥ دعاوى في الجزء الجنوبي من الجزيرة لمطالبة الاتحاد الأوروبي بإصدار أوامر باعتقال الأجانب الذين يشترون أو يبيعون ممتلكات القبارصة اليونان في الجزء الشمالي من الجزيرة. وفي هذا الصدد، حذرت السلطات التركية بأنها ستعتقل وتحتجز كل من يحاول إنفاذ أوامر الإحضار إلى تلك المحاكم. فاحتمال ازدياد المنازعات العقارية في كلا جانبي الجزيرة إنما يشكل خطرا كبيرا يهدد العلاقات بين الناس ويهدد عملية المصالحة. ولا تزال حقوق الملكية قضية حساسة إلى أبعد حد بالنسبة لكلا الجانبين ويسود الاعتقاد على نطاق واسع بأن ملف قضية الممتلكات لن يغلق إلا في إطار تسوية شاملة للمشكلة القبرصية.

٩ - ويتواصل عمل لجنة المفقودين الذي استؤنف في ٣١ آب/أغسطس. وخلال ثلاث بعثات أجراها في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ وكانون الثاني/يناير وأيار/مايو ٢٠٠٥ المركز الكامل الدعم للطب الشرعي والتكنولوجيا والقانون الذي مقره في المملكة المتحدة)، تمت مناقشة برنامج لنشر الجثث والتعرف على هوية أصحابها. وبناء على طلب من اللجنة، أجرى المركز تقييما للمواقع في الفترة بين ٥ و ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥. بيد أنه ثمة أحكام حاسمة بشأن الاختصاصات المسندة إلى اللجنة في عام ١٩٨١ بموجب اتفاق ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٧، ما زالت لم تنفذ بعد.

## ثالثا - أنشطة القوة

### ألف - منع تجدد المعارك والإبقاء على الوضع العسكري القائم

١٠ - ظلت الحالة العسكرية في الجزيرة مستقرة عموما. فقد امتنع الجانبان عن القيام بمناورات عسكرية كبيرة وامتنعا في استعراضاتهما العسكرية عن المبالغة في إظهار القوة. ولم تسجل أي مؤشرات على زيادة في نفقات الدفاع أو شراء أي معدات جديدة هامة؛ وتراجعت ميزانية الدفاع في الجزء الجنوبي. ولم تنطوي عملية دوران القوات التركية ومعداتها على أي نية في التعزيز. فقد ظل بالتالي عدد الجنود ومعداتهم على حاله وما زال القبارصة اليونانيين يعتبرونهم خطرا عليهم.

١١ - وظلت الحالة هادئة أيضا على طول خطوط التماس. ومنذ بدء تنفيذ المفهوم الجديد للعمليات في شباط/فبراير ٢٠٠٥، تواصل تراجع إجمالي عدد الحوادث ولكن سجلت زيادة فيها في بضعة مواقع حساسة. ووصل المتوسط الشهري للحوادث بين تشرين الثاني/نوفمبر

٢٠٠٤ وكانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ إلى ٨٥ حادثا مقارنة بمتوسطه البالغ ٧٥ حادثا في الفترة من شباط/فبراير إلى نيسان/أبريل ٢٠٠٥. وكانت جميعها حوادث صغيرة لم تمثل تهديدا أمنيا باستثناء حادثين قتل في أحدهما جندي من القوات التركية برصاص بندقية هوائية أطلقه عليه جندي من الحرس الوطني، ومناورة صغيرة، وإن كانت استفزازية، على خط وقف إطلاق النار في نيقوسيا شاركت فيها القوات التركية والقوات الأمنية القبرصية التركية. وعموما، فقد تحلت القوات المتقابلة بروح التعاون وضبط النفس.

١٢ - وقد حدث معظم هذه الحوادث في مناطق لا تفصل فيها بين القوات المتقابلة سوى مسافة صغيرة، وبخاصة في مدينة نيقوسيا. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، عرضت القوة على الحرس الوطني والقوات التركية اقتراح بالانسحاب من مواقع مختارة شديدة التقارب. وقد رفض الجانبان الاقتراح ولكن القوة ستواصل بذل جهودها في هذا الاتجاه.

١٣ - وتراجع عدد الانتهاكات الجوية إلى ٣٠ انتهاكا مقارنة بعددها البالغ ٦٧ في الفترة المشمولة بالتقرير السابق ومن بين هذه الانتهاكات ١٨ انتهاكا صدر عن طائرات عسكرية تركية، وثلاثة انتهاكات عن طائرة عسكرية للحرس الوطني، وانتهاكان عن طائرات عمودية للشرطة القبرصية؛ أما الانتهاكات السبع المتبقية، فلم يتسن تحديد الجهة التي صدرت عنها.

١٤ - وبدأ في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ تطهير الحقول التي زرعها الحرس الوطني بالألغام في المنطقة العازلة، وتم منذ ذلك الحين تطهير أكثر من ٠٠٠ ٢٥٠ متر مربع وإزالة أكثر من ٤٠٠ لغم مضاد للأفراد وقرابة ٩٠٠ لغم مضاد للدبابات ودمرت تلك الألغام في مواقع مخصصة لهذا الغرض في المنطقة الواقعة تحت حماية الأمم المتحدة. وسجل تقدم في المفاوضات التي تجريها قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص بشأن ترتيبات تطهير حقول الألغام التي زرعتها القوات التركية، غير أنه لم يتم التوصل حتى الآن إلى اتفاق تام في هذا الشأن.

١٥ - وفي ١٩ أيار/مايو ٢٠٠٥، رفع الجانب القبرصي التركي القيود التي فرضتها على قوة الأمم المتحدة في تموز/يوليه ٢٠٠٠ القوات التركية/القوات الأمنية القبرصية التركية. وهو ما سيسمح لقوة الأمم المتحدة بأن تستعيد قدراتها على تنفيذ عملياتها في المنطقة العازلة وحولها. غير أن انتهاكات الوضع العسكري القائم لا تزال مستمرة في ستروفيليا. ويضاف إلى ذلك أن الأمم المتحدة لا تزال تعتبر أن الحكومة التركية هي المسؤولة عن الحفاظ على الوضع القائم في فاروشا.

١٦ - وفي ٧ شباط/فبراير ٢٠٠٥، أتم العنصر العسكري للقوة تخفيض قوامه وشرع في تنفيذ العمليات بمفهومها المعدل. وكان قوام القوة آنذاك حوالي ٨٧٥ من الأفراد العسكريين

منهم ١٥ ضابطا كانت الحاجة لا تزال قائمة إليهم للقيام بمهام للشؤون المدنية التي لم تسلم بعد إلى عنصر الشرطة المدنية (انظر الفقرة ٣٠ أدناه). ووفقا لمفهوم العمليات بصيغته المعدلة، خفضت القوة عدد مواقع العمليات من ١٢ معسكرا إلى أربعة معسكرات، وعدد مراكز المراقبة الدائمة من ١٧ مركزا إلى مركزين، وعدد قواعد تسيير الدوريات من ٢١ قاعدة إلى تسع قواعد. وعززت القوة وتيرة تسيير الدوريات مدها لمنع أي ثغرات في العمليات قد يسببها إغلاق مراكز المراقبة الثابتة. وكان متوسط عدد الدوريات قبل شباط/فبراير ٢٠٠٥ قرابة ٥٠ دورية في اليوم؛ وارتفع هذا العدد إلى حوالي ٢٠٠ دورية في اليوم في الفترة بين شباط/فبراير ونيسان/أبريل ٢٠٠٥.

١٧ - وبالرغم مما يمثله التراجع العام في عدد الحوادث من مؤشر إيجابي يشهد بأن تخفيض قوام القوة وتعديل مفهوم عملياتها لم يؤد إلى تدهور الحالة الأمنية، هناك دلائل على أن السكان المدنيين في المنطقة العازلة ينتابهم القلق، وهناك أيضا مخاوف لدى الجانبين بشأن ما قد يسببه تخفيض عدد المراكز الثابتة في بعض المواقع المحددة. وتأخذ القوة هذه الدلائل على محمل الجد وستعالجها بقدر الإمكان في نطاق هيكلها الجديد. وتعتزم القوة أيضا زيادة عدد دورياتها الجوية، وتسخير التكنولوجيا لأغراض المراقبة بمزيد من الفعالية.

١٨ - وكان رد فعل كلتا القوتين المتقابلتين إيجابيا على قيام قوة الأمم المتحدة بإنشاء فريق من المراقبين العسكريين وضباط الاتصال في صلبها. فقد تم تدريب اثني عشر ضابطا ونشرهم في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، وقد بدأ هؤلاء الضباط في التوسط بين الجانبين على مستوى وحداتهم لاحتواء الحوادث. وتم تدريب فريق ثان من ١٦ ضابطا سيصبح بإمكانهم قريبا أداء جميع العمليات المطلوبة. وكانت تجربة هذا النوع الجديد من الضباط إيجابية حيث أنهم أثبتوا بالفعل أنهم قيمة أضيفت إلى البعثة بعد أن حسنوا تدفق المعلومات والتطويق السريع للحوادث. غير أن المفهوم والأسلوب لا يزالان جديدين ولا بد من مرور فترة من الزمن قبل أن يأتيا نتائجهما على نحو كامل.

١٩ - وخلص فريق الاستعراض إلى أن مفهوم العمليات بصيغته المعدلة وبما يضفيه على العمليات من مزيد من القدرة على التحرك يسمح للقوة بأن تحتفظ بنفس مستوى قدرتها على تنفيذ ولايتها بقوامها الحالي المخفض. ذلك أن إنشاء فريق المراقبين العسكريين وضباط الاتصال بدأ يمكن من إجادة عمليات الاتصال والمراقبة والوساطة بين قوتي الجانبين بدلا من التمركز في مواقع عازلة بينهما، وساهم في التركيز على هذا الأسلوب وإن كانت قوة الأمم المتحدة لا تزال تحتفظ لنفسها بالبعض من المواقع العازلة. ونظر فريق الاستعراض أيضا فيما إن كان ثمة متسع لإجراء تخفيض آخر في قوام القوة في هذه المرحلة، لكنه خلص إلى أن

المفهوم الجديد لا يزال في مراحله المبكرة ولا بد من مرور بعض الوقت عليه واختباره لفترة كيما يتسنى تقييم أثره الكامل قبل اتخاذ أي قرارات في هذا الاتجاه.

## باء – مساهمة القوة في بسط سيادة القانون وإحلال النظام مجددا واستعادة الأوضاع الطبيعية

٢٠ – حتى ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٥، عبر أكثر من سبعة ملايين من القبارصة اليونانيين إلى الشمال والقبارصة الأتراك إلى الجنوب مع عدد قليل يكاد لا يذكر من الحوادث عند نقاط المعابر الأربعة التي تم فتحها في ربيع عام ٢٠٠٣. وقد تأجل فتح نقاط عبور إضافية في زوديا/يوستانسي في شرق نيقوسيا وطريق ليدرا في مدينة نيقوسيا القديمة نتيجة لضرورة إزالة الألغام من المنطقة ولصعوبة إقامة تعاون في النواحي العملية. ومع ذلك، من المنتظر أن يتم فتح معبر زوديا/بوستانسي قريبا.

٢١ – وفيما كانت حركة السكان مستمرة بانتظام، كانت التجارة عبر المنطقة العازلة محدودة نتيجة للعقبات التقنية والسياسية، حيث بلغت قيمة السلع التي عبرت الخط، منذ بدء نفاذ لائحة الخط الأخضر الصادرة عن الاتحاد الأوروبي العام المنصرم، أقل من نصف مليون جنيه قبرصي (نحو مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة). وفي شباط/فبراير ٢٠٠٥، قرر المجلس الأوروبي رفع سقف السلع الشخصية إلى ١٣٥ يورو، وتوسيع قائمة الأغراض الشخصية والسلع الزراعية التي يمكن أن تكون بحوزة عابر الخط. وقد اتخذ الجانب القبرصي التركي تدابير مماثلة فيما يتعلق بالسلع الشخصية. وقد سمح الجانب القبرصي اليوناني للحافلات وسيارات الأجرة المسجلة في الشمال والمزودة بوثائق من الجنوب بنقل السائحين المتجهين إلى الشمال من منافذ الدخول في الجنوب؛ بيد أنه لا يسمح للسيارات المستأجرة من الشمال بالعبور إلى الجنوب.

٢٢ – ولم يتخذ بعد قرار بشأن توصية مفوضية الاتحاد الأوروبي بخصوص صفقة معونة إلى الشمال قدرها ٢٥٩ مليون يورو. وفيما يؤيد الجانب القبرصي اليوناني صفقة المعونة، لا يوافق الجانب القبرصي التركي على الصفقة ما لم تكن متلازمة مع توصية المفوضية بشأن التجارة المباشرة بين شمال الجزيرة والاتحاد الأوروبي. ولكن الجانب القبرصي اليوناني يعارض باستمرار هذه التجارة المباشرة.

٢٣ – ويشكل انعدام الثقة الكبير بين الجانبين عائقا أمام قيام اتصالات مباشرة بينهما. ففي ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، قتل على طريق لارناكا الرئيسي في الجنوب ثلاثة أفراد من عائلة قبرصية تركية تعيش في الجنوب. وقد تم إلقاء القبض على ثمانية متهمين في الشمال، فيما بقيت جميع الأدلة بالجنوب. ولم تنجح مساعي قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص

لمساعدة الجانبين في تقديم المتهمين إلى العدالة؛ وأفرج عن جميع المتهمين في الشمال. وهذا الحادث يوضح بجلاء ازدياد عدد الجرائم التي ترتكب عبر خط وقف إطلاق النار، مثل التهريب، والاتجار غير المشروع بالمخدرات، والهجرة غير المشروعة والاتجار بالبشر. وهذه المشاكل إنما هي جزء ملازم للاتصالات المتوسعة بين الطائفتين، التي بالرغم مما قد تتسم به من طابع إيجابي، تنطوي على احتمال أن تسفر عنها آثار سلبية، إذا استمر انعدام التعاون الحالي بين الجانبين.

٢٤ - كما أن استمرار انعدام الاتصالات الرسمية بين الجانبين زاد كثيرا من أهمية دور قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص في تعزيز الاتصالات بينهما. ومع أن الناس من كلا الجانبين يستطيعون الاجتماع بحرية منذ فتح المعابر في عام ٢٠٠٣، تعتبر حيدة قصر ليدرا كمكان لعقد الاجتماعات، والمظلة التي توفرها الأمم المتحدة، عنصرين لا غنى عنهما لتنظيم الاجتماعات الإنسانية الحساسة وغيرها من الاجتماعات، بما في ذلك اجتماعات الأحزاب السياسية من الشمال والجنوب. ويؤمل أن تفضي رعاية قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص إلى إقامة اتصالات بين الجانبين، دون المساس بالموقف السياسي لكل منهما، فيما يتعلق بالمسائل الإنسانية والمسائل ذات الصلة، بما يخلق جوا من الثقة ويساعد في تخفيف التوترات. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدمت قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص تسهيلات لإقامة ٥٧ مناسبة مشتركة بين الطائفتين، بما في ذلك مناسبات نفذها لصالح الطائفتين مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ضمت ٢ ٥٠٠ من القبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك.

٢٥ - وتواصل دعم قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص للمشاريع المصممة لتعزيز فرص استخدام المنطقة العازلة للأغراض السلمية إلى أقصى حد. وقد سهلت قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص تنفيذ مشاريع في مجال الهياكل الأساسية والمجالات الزراعية والإيكولوجية، بما في ذلك تشييد مرفق تخزين اسطوانات الغاز في المنطقة العازلة بالقطاع ٢، وبناء مرآب ومتجر بالقرب من ديرنيا، وتوسيع الاصطبلات في سهل بيلا، وصيانة طريق بين ماماري ودينيا، وتنظيف قاع نهر كليموس، ووضع خطط تجميع الأراضي وحفر آبار المياه. واكتمل في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، ترميم القلعة النينيسية التي تعود إلى القرن الرابع عشر في قرية بيلا الواقعة في المنطقة المختلطة العازلة، وقد يسرت عملية الترميم هذه قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص وقام الاتحاد الأوروبي بتمويلها. وقد التمست قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص موافقة رابطات كرة القدم في القرية وحصلت على موافقتها لإحياء فريق كرة القدم المختلط للشباب، الذي كان قد جرى حله في عام ١٩٦٨.

٢٦ - وواصلت قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص الاضطلاع بمهام ولايتها الإنسانية في دعم القبارصة اليونانيين البالغ عددهم ٤٠٤ والمارونيين البالغ عددهم ١٤٩ الذين يعيشون في الجزء الشمالي من الجزيرة. وفي نهاية تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، رتبت قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص لجلب أيقونة من الجنوب لتنظيم مراسيم دينية في دير القديس أبوستولوس أندرياس. وبالإضافة إلى ذلك، تمت الموافقة من خلال وساطة من قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص على تعيين كاهن ثان في كارباس. وفي ربيع عام ٢٠٠٥، حصلت قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص على إذن من جانب القبارصة الأتراك لإكمال عدد معلمي المدارس الابتدائية والثانوية للقبارصة اليونانيين في ريزوكارباسو.

٢٧ - وفي آذار/مارس ٢٠٠٥، تعهد جانب القبارصة اليونانيين لقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص بفتح مدرسة ثانوية تركية في الجنوب. وقد قامت قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص بمساع حميدة لدى الجانبين لمساعدتهما في وضع تفاصيل الجوانب العملية. وفي الجنوب، قامت قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص أيضا بمساعدة القبارصة الأتراك في الحصول على الوثائق الثبوتية، والمساكن، وخدمات الرعاية الاجتماعية، والرعاية الصحية، والعمل والتعليم.

٢٨ - وفي غياب مكتب سياسي في قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، يواصل عنصر الشؤون المدنية مساعدة المستشار الأقدم ورئيس البعثة في المفاوضات بشأن الشؤون السياسية والمدنية بين الجانبين، وكذلك في التحليل السياسي وفي الإبلاغ.

٢٩ - وازدادت الحاجة لقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص للمساعدة في الحوادث التي تقع في جانب ويتورط فيها قبارصة من الجانب الآخر. وقد قامت الشرطة العسكرية وموظفو الشؤون المدنية التابعين لقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص برصد ومتابعة أكثر من ٦٠ قضية لقبارصة يونانيين وأتراك متورطين في عمليات عبور وتصوير غير مأذون بها، ومخالفات مرور، وحوادث، وعمليات سطو واعتداء، وحيازة أسلحة نارية بطريقة غير مشروعة والاتجار بالمخدرات. وقد اتخذ الجانب القبرصي اليوناني إجراءات جنائية في عشر قضايا تتعلق بقبارصة أتراك بينما قام الجانب القبرصي التركي بإقامة دعاوى ضد قبارصة يونانيين في ثماني قضايا. وسجل موظفو الشرطة المدنية لقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص زيارات لقبارصة أتراك معتقلين في الجنوب وقبارصة يونانيين معتقلين في الشمال نتيجة لهذه الدعاوى وقاموا برصد المحاكمات ونتائجها. وخلال نفس الفترة، سهل عنصر الشرطة المدنية لقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص ١١ زيارة للسجون لأسر قبارصة أتراك معتقلين في الجنوب، و ١٤ عملية إخلاء طبي من الشمال إلى الجنوب.

٣٠ - ونظرا للتأخير في نشر أفراد شرطة مدنية إضافيين، استمر تزويد أفرقة الشؤون المدنية بالقطاع بالضباط العسكريين. بيد أنه توطئة لسلاسة عملية تحويل أفرقة الشؤون المدنية بالقطاع إلى عنصر الشرطة المدنية، تم إلحاق ضابط من الشرطة المدنية بالأفرقة العسكرية بالقطاعات لمراقبة التحضيرات لتلك العملية والمساعدة فيها. كما بدأ موظفو الشرطة المدنية تنسيق دورياتهم مع العسكريين على طول المنطقة العازلة. وقد ارتفع إجمالي عدد الدوريات من ٥٢٠ ١ بين تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ وكانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ إلى ١٨٠ ٢ بين شباط/فبراير ونيسان/أبريل ٢٠٠٥. وتم أيضا إلحاق ضابط من الشرطة المدنية بغرفة العمليات العسكرية للقطاع ٢ التي تضطلع بمهام كثيرة من بينها تنظيم الأنشطة المتعلقة بمعبر ليدرا. ومنذ آذار/مارس ٢٠٠٥، يقوم ضباط الشرطة المدنية بزيارات إنسانية أسبوعية إلى مكتب الاتصال التابع لقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص في ليماسول، وذلك تمشيا مع ما درجت عليه الممارسة بأن يرافق موظفو الشرطة المدنية الدوريات الإنسانية لقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص وفي الزيارات لأغراض الرعاية إلى القبارصة اليونانيين في قرى كارباس والموارنة في الشمال، وإلى حي القبارصة الأتراك في بافوس في الجنوب. ولا تزال إدارة نقطة الاتصال التابعة لقوة الأمم المتحدة في قبرص بقرية ليونارسيا القبرصية اليونانية في كارباس في يد الأفراد العسكريين، ولكن من المنتظر أن يحل محلهم ضباط من الشرطة المدنية بحلول أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ مما من شأنه أن يتيح الفرصة لتعزيز العلاقات مع نظرائهم هناك.

٣١ - ومن المتوقع أن تزداد مهام الشرطة العسكرية مع توقع فتح نقاط عبور إضافية، وخصوصا معبر زوديا/بوستانسي حيث سيتعين على الشرطة المدنية التابعة لقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص تسيير دوريات في جميع أنحاء المنطقة العازلة، نظرا إلى أنه ليس لدى أي من الجانبين ولاية تتعدى خط وقف إطلاق النار. وفضلا عن ذلك، وكما سبقت الإشارة (انظر الفقرة ٢٣ أعلاه) هناك تفاقم في مشكلة ارتكاب الجرائم عبر خط وقف إطلاق النار، وسيؤدي ذلك أيضا، بالرغم من كونه مسؤولية الجانبين في المقام الأول، إلى زيادة عبء العمل الملقى على عاتق عنصر الشرطة المدنية لقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص.

٣٢ - وقد خلص فريق الاستعراض إلى أن مهام الشرطة المدنية والشؤون المدنية في ازدياد مستمر عددا وتعقيدا، ويصاحب ذلك بالمثل ازدياد في عدد الطلبات من كلا الجانبين للمساعدة. ولذا فمن الأهمية بمكان أن توفر الدول الأعضاء الموظفين الإضافيين المطلوبين حتى يصل القوام الفعلي لعنصر الشرطة المدنية لقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص إلى المستوى المأذون به البالغ ٦٩ فردا.

## رابعا – الجوانب المالية

٣٣ – كما بينت في تقريري السابق، (انظر S/2004/756) خصصت الجمعية العامة، في قرارها ٥٨/٣٠١ المؤرخ ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، اعتمادا للقوة بمبلغ ٥١,٩ مليون دولار، منها ٢,٢ من ملايين الدولارات لتعزيز أمن وسلامة موظفي القوة وأماكن عملها. وبهذا الشأن، أعرب عن امتناني لحكومة قبرص التي تبرعت بثلث تكاليف القوة، الذي يعادل ١٦,٤ مليون دولار، ولحكومة اليونان التي تبرعت بمبلغ ٦,٥ ملايين دولار. وقد ترغب البلدان والمنظمات الأخرى في الاقتداء بهما، لتخفيض نسبة تكاليف القوة التي تُغطى من الأنصبة المقررة.

٣٤ – والميزانية التي أقترحها للإبقاء على قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص للفترة من ١تموز/يوليه ٢٠٠٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، البالغة نحو ٤٤,٣ مليون دولار، هي حاليا قيد نظر الجمعية العامة التي من المنتظر أن تتخذ إجراء بشأنها في المستقبل القريب.

٣٥ – وحتى ٣١ نيسان/أبريل ٢٠٠٥، بلغت جملة الأنصبة المقررة غير المدفوعة للحساب الخاص للقوة ١٤,١ مليون دولار في الفترة من ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٣ إلى ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ ووصل المبلغ الإجمالي للأنصبة المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام إلى ٢١٨,٨ ٢مليون دولار.

## خامسا – ملاحظات

٣٦ – ظل الوضع هادئا قي قبرص ولكن في غياب وجود عملية سياسية حيوية، ما زال جو من عدم الثقة قائما بين الجانبين القبرصي اليوناني والقبرصي التركي، وكذلك الوجود العسكري وما يثيره من الشعور بالتهديد. وفي مثل هذا الوضع، أعتقد أن وجود القوة في الجزيرة أمر ضروري للمحافظة على وقف إطلاق النار ولتهيئة بيئة مواتية للتسوية الشاملة لمشكلة قبرص. وقد خلص الاستعراض الذي أجري عملا بالقرار ١٥٦٨ (٢٠٠٤) إلى أن الجانبين في الجزيرة يتشاطران هذا الرأي، فضلا عن الدول الضامنة وغيرها من الأطراف المعنية.

٣٧ – وتتمتع قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص بتعاون طيب مع كلا الجانبين، وفي هذا الصدد، ألاحظ مع الارتياح قيام الجانب القبرصي التركي برفع القيود على تنقل أفراد قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص.

٣٨ – وأشاطر فريق الاستعراض الرأي بأن إجراء استعراض شامل للقوة ولمفهوم العمليات من شأنه أن يسمح للقوة بتنفيذ ولايتها بطريقة فعالة وذات كفاءة. بيد أن التأخير في

التوظيف ونشر الموظفين لم يتركا للمفهوم الجديد المجال لإثبات فعاليته الكاملة. ومع تعزيز عنصري الشؤون المدنية والشرطة المدنية في القوة، وزيادة حركة العنصر العسكري، وإدراج فريق من المراقبين العسكريين للمراقبة والاتصال، فإن البعثة تتحرك الآن في الاتجاه الصحيح. غير أنه لا بد من الانتظار لبعض الوقت لتقييم التأثير الكامل للتغييرات الحالية ومعرفة ما إذا كانت ثمة حاجة لإجراء أي تعديلات أخرى. وفي ذات الوقت، لا بد من العمل بصورة عاجلة على تقوية عنصر الشرطة المدنية في قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، وأشكر الدول الأعضاء التي التزمت بالمساهمة بمزيد من الموظفين. وإلى أن يتم ذلك، سيتعين على قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص الإبقاء على الموظفين العسكريين الإضافيين البالغ عددهم ١٥ موظفا (إضافة إلى القوام المأذون به البالغ ٨٦٠) العاملين حاليا في أنشطة الشؤون المدنية.

٣٩ - لذلك، أوصي بأن يوافق المجلس على تمديد ولاية القوة لفترة ستة أشهر أخرى تبدأ في ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ وتنتهي في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥؛ مع الإبقاء على القوام المأذون به حاليا ومفهوم العمليات. وخلال هذه الفترة، سأبقي عمليات قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص قيد الاستعراض الدقيق، وسأعود إلى المجلس إذا اقتضت الضرورة إجراء تغييرات كبيرة.

٤٠ - ولا أعتقد أن الوقت قد حان لتعيين شخص متفرغ تفرغا كاملا للمساعي الحميدة التي أقوم بها. ولذلك، سيعمل رئيس بعثة القوة مستشارا خاصا لي في الميدان للبقاء على اتصال مستمر على أعلى مستوى مع الجانبين وغيرهما من الجهات الفاعلة الرئيسية فيما يتعلق بمسألة قبرص. ومع ذلك، أنوي إيفاد أحد كبار المسؤولين من الأمانة العامة، على أساس مخصص، لزيارة قبرص واليونان وتركيا، لتقييم الوضع ميدانيا على ضوء التطورات السياسية الأخيرة.

٤١ - وفي الختام، أود أن أعرب عن تقديري للسيد زبيغنيو فلوسوفيتش، مبعوثي الخاص ورئيس البعثة في قبرص، ولقائد القوة، اللواء فيغولي والرجال والنساء الذين يخدمون في القوة على ما أبدوه من كفاءة والتزام في أدائهم لمسؤولياتهم التي كلفهم بها مجلس الأمن.

## مرفق

# البلدان التي تقدم الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة المدنية (في ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٥)

| | الأفراد العسكريون |
|---|---|
| الأرجنتين[أ] | ٢٩٥ |
| أيرلندا | ١ |
| سلوفاكيا | ٢٠٢ |
| فنلندا | ٢ |
| كرواتيا | ٢ |
| كندا | ١ |
| المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية | ٢٧٨ |
| النمسا | ٤ |
| هنغاريا | ٨٤ |
| **المجموع** | **٨٦٩** |

| | أفراد الشرطة المدنية |
|---|---|
| أستراليا | ١٥ |
| أيرلندا | ١٨ |
| كرواتيا | ٢ |
| الهند | ١١ |
| هولندا | ٦ |
| **المجموع** | **٥٢** |

(أ) تضم كتيبة الأرجنتين جنودا من أوروغواي (٢)، وباراغواي (١٦)، والبرازيل (١)، وبوليفيا (١)، وبيرو (١٤)، وشيلي (١٥).

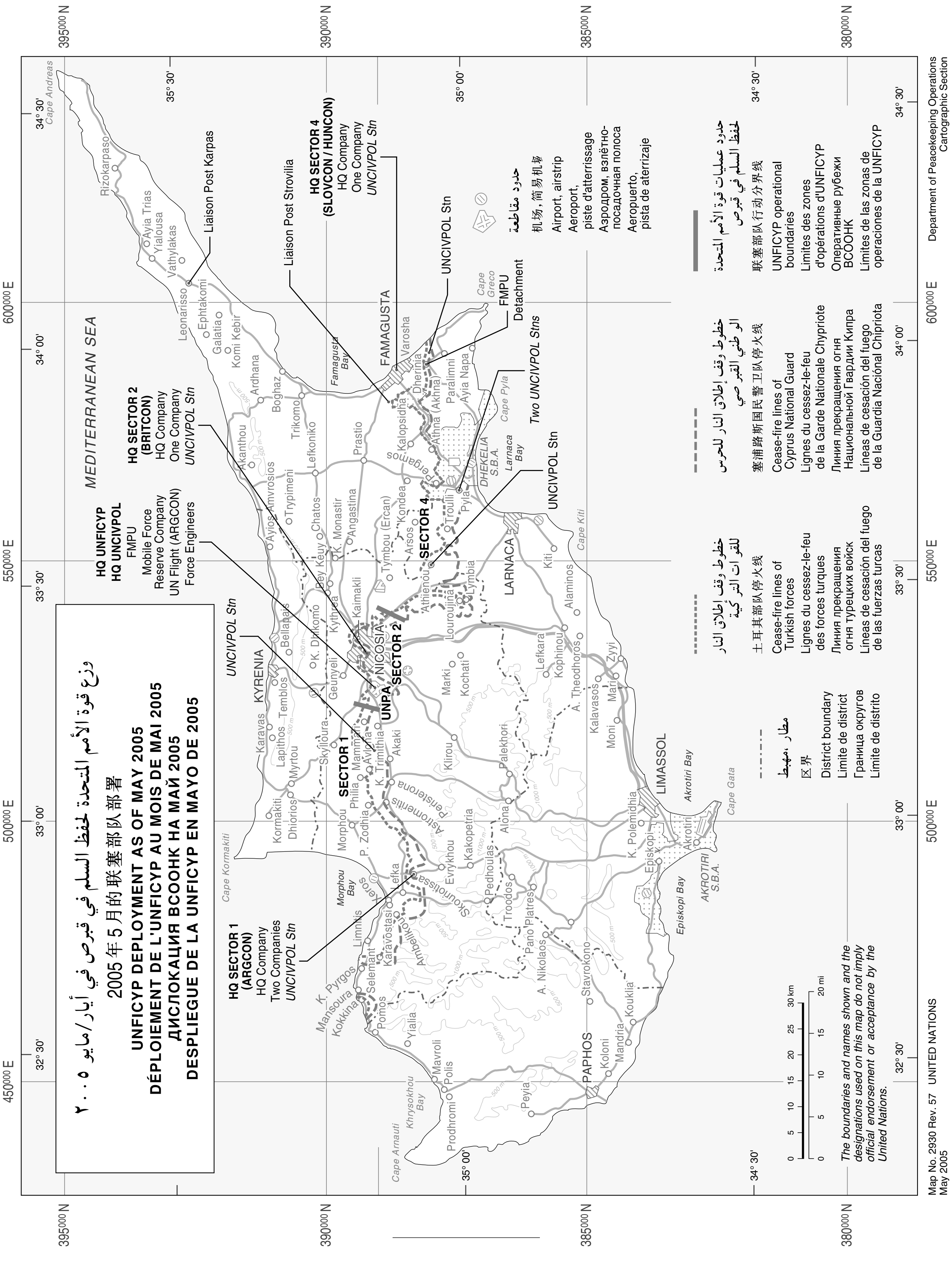

وزع قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص في أيار/مايو ٢٠٠٥
2005年5月的联塞部队部署
UNFICYP DEPLOYMENT AS OF MAY 2005
DÉPLOIEMENT DE L'UNFICYP AU MOIS DE MAI 2005
ДИСЛОКАЦИЯ ВСООНК НА МАЙ 2005
DESPLIEGUE DE LA UNFICYP EN MAYO DE 2005
MEDITERRANEAN SEA
HQ UNFICYP
HQ UNCIVPOL
FMPU
Mobile Force
Reserve Company
UN Flight (ARGCON)
Force Engineers
HQ SECTOR 1
(ARGCON)
HQ Company
Two Companies
UNCIVPOL Stn
HQ SECTOR 2
(BRITCON)
HQ Company
One Company
UNCIVPOL Stn
HQ SECTOR 4
(SLOVCON / HUNCON)
HQ Company
One Company
UNCIVPOL Stn
Liaison Post Karpas
Liaison Post Strovilia
UNCIVPOL Stn
FMPU
Detachment
Two UNCIVPOL Stns
SECTOR 1
SECTOR 2
SECTOR 4
UNPA
NICOSIA
KYRENIA
FAMAGUSTA
LARNACA
LIMASSOL
PAPHOS
DHEKELIA S.B.A.
AKROTIRI S.B.A.
Cape Andreas
Cape Kormakiti
Cape Arnauti
Cape Greco
Cape Pyla
Cape Kiti
Cape Gata
Morphou Bay
Khrysokhou Bay
Famagusta Bay
Larnaca Bay
Akrotiri Bay
Episkopi Bay
حدود مقاطعة
区界
District boundary
Limite de district
Граница округов
Límite de distrito
خطوط وقف إطلاق النار للقوات التركية
土耳其部队停火线
Cease-fire lines of Turkish forces
Lignes du cessez-le-feu des forces turques
Линия прекращения огня турецких войск
Líneas de cesación del fuego de las fuerzas turcas
خطوط وقف إطلاق النار للحرس الوطني القبرصي
塞浦路斯国民警卫队停火线
Cease-fire lines of Cyprus National Guard
Lignes du cessez-le-feu de la Garde Nationale Chypriote
Линия прекращения огня Национальной Гвардии Кипра
Líneas de cesación del fuego de la Guardia Nacional Chipriota
حدود عمليات قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص
联塞部队行动分界线
UNFICYP operational boundaries
Limites des zones d'opérations d'UNFICYP
Оперативные рубежи ВСООНК
Límites de las zonas de operaciones de la UNFICYP
مطار، مهبط
机场，简易机场
Airport, airstrip
Aeroport, piste d'atterrissage
Аэродром, взлётно-посадочная полоса
Aeropuerto, pista de aterrizaje
The boundaries and names shown and the designations used on this map do not imply official endorsement or acceptance by the United Nations.
Map No. 2930 Rev. 57 UNITED NATIONS
May 2005
Department of Peacekeeping Operations
Cartographic Section